مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

حمزة عبد الله الأمين [1] * ونورالدين ناصر الصديق [1]

1 قسم التمويل والمصارف-كلية الاقتصاد-جامعة بنغازي.

تاريخ الاستلام: 09 / 03 / 2021 تاريخ القبول: 27 / 05 / 2021

الملخص:

هدف هذا البحث الى معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف اعْتُمِدَ على جمع البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية المنشورة) لعينة البحث المكونة من ثلاثة مصارف تجارية وهي مصرف (الوحدة، التجاري الوطني، الصحاري) وذلك خلال الفترة بين عامي(2005-2010).

حيث قِيسَ المتغير المستقل المتمثل في مخاطر الائتمان باستخدام (نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، وقِيسَ المتغير التابع المتمثل في الربحية المصرفية باستخدام (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع).

ولغرض تحليل بيانات البحث اسْتُخْدِم أسلوب الانحدار الخطي البسيط ومعامل الارتباط بيرسون وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS23) للوصول إلى نتائج البحث.

وقد أظهرت نتائج البحث بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند(5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع لمصرف الوحدة، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند(5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الوحدة، كما أنه توجد علاقة ارتباط طردية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع في مصرف الوحدة، بينما يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية في مصرف الوحدة، ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند(5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع لمصرفي التجاري الوطني والصحارى، كما أنه توجد علاقة ارتباط عكسية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع في مصرفي التجاري والوطني والصحارى.

وقد أوصى الباحثان بضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والخارجية المتمثلة في قرارات لجنة بازل.

الكلمات المفتاحية:

الائتمان المصرفي، مخاطر الائتمان، الربحية المصرفية.

Abstract

The aim of this research is to know the effect of credit risk on the profitability of Libyan commercial banks operating in Libya, and to achieve this Purpose, reliance was placed on the collection of financial data (budgets and published annual financial reports) for the research sample consisting of three commercial banks, namely the Bank (Al-Wahdah, Al-tejari Alwatani [National Commercial Bank], and Sahara). During the period between (2005-2010).

Where the independent variable represented by credit risk was measured using (ratio of loan allocations to total loans), and the dependent variable represented in bank profitability was measured using (rate of return on assets, rate of return on equity, rate of return on deposits).

For the purpose of analyzing the research data, the simple linear regression method and the Pearson correlation coefficient were used, and the analysis was performed using the statistical program (SPSS.23) to arrive at the results.

The results of the research showed that there is a statistically and significant impact at (5%) for credit risk on the rate of return on assets and the rate of return on deposits of the Al-Wahda Bank, while there is no statistically significant effect at (5%) for credit risk on the rate of return on equity. There is also a direct correlation between credit risk, the rate of return on assets, and the rate of return on deposits in AlWahda bank, while there is an inverse correlation between credit risk and the rate of return on equity in AlWahda bank, and there is no statistically significant and significant impact when (5%) for credit risk on the rate of return on assets, the rate of return on equity and the rate of return on deposits of the Al-tejari Alwatani Bank [National Commercial Bank] and Sahara Commercial Banks, and there is an inverse correlation between credit risk, rate of return on assets, rate of return on equity and rate of return on deposits in Al-tejariAlwatani Bank [National Commercial Bank] and Sahara Commercial Banks.

The two researchers recommended the necessity of adherence to the local and foreign laws and regulations represented in the decisions of the Basel Committee.

Keywords: bank credit, credit risk, banking profitability..

* للمراسلات إلى: حمزة عبد الله الأمين

البريد الإلكتروني:

Hamzalamen@gmail.com

1. مقدمة:

يتعرض القطاع المصرفي إلى المخاطر بشكل كبير ولا سيما في الوقت الحالي الذي شهد ولا يزال يشهد العديد من التطورات على الساحة المصرفية، منها التحرر المالي وظهور مستحدثات كثيرة في العمل المصرفي، حيث كان للتقدم التكنولوجي نتائج عكسية أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية (حمزة ومال الله، 2018).

تعتبر المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون، وقد أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، ويعتبر القطاع المصرفي الليبي من القطاعات الاقتصادية المهمة، مما يستدعي دراسة المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية الليبية .

وتعد عملية منح الائتمان أساس العمل المصرفي إلى جانب قبول الودائع، حيث إن نشاط المصارف التجارية وعملها يتمثل في استثمار الودائع على شكل قروض، والدخل الناتج من هذه القروض يشكل جزءا مهماً من دخل المصارف التجارية، إلا أن عملية منح الائتمان تترافق بمخاطر عدم السداد (المخاطر الائتمانية)، التي تحدث نتيجة لفشل المقترضين في سداد التزاماتهم تجاه المصرف وهو ما سيكبد المصرف خسائر مالية ستؤثر بدورها على مركزه المالي وربحيته (نقار وآخرون، 2019).

وحيث إن تحقيق الأرباح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المصارف التجارية، فهو مصدر ثقة لكل من المودعين والمقرضين للمصارف، وبالتالي فهو مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام مواردها، فمن خلال هذه الأرباح تعمل المصارف على دعم مركزها المالي وتعزيز ملاءتها وحقوق ملكيتها وهذا ما يمكنها من التصدي للمخاطر التي تواجهها وضمان استمرارها وبقائها في العمل (زعيتر، 2006).

2. الدراسات السابقة:

دراسة (ناجي، 2015) بعنوان: تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق: هدف البحث إلى إيجاد العلاقة بين كل من إدارة مخاطر الائتمان المتمثلة في (نسبة الديون المتعثرة ونسبة كفاية راس المال) وبين الربحية المصرفية المتمثلة في (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول)، وقد حُصِلَ على البيانات من خلال التقارير السنوية لخمسة مصارف تجارية في العراق للفترة من (2007-2013)، حيث اعْتُمِدَ في منهجية البحث على الجانب النظري كالكتب والمراجع السابقة للموضوع، وعلى الجانب العملي أو التطبيقي لإيجاد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث اسْتُخْدِمَ الانحدار الخطي مقياساً للتحليل، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة سلبية بين (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) وبين (نسبة الديون المتعثرة) وفي الوقت نفسه لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال، وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها الحد من نسبة الديون المتعثرة من خلال الزيادة في دقة التقويم المقدم للقروض الممنوحة ومدى قدرة العميل على سدادها.

دراسة (سعيد وسعيد، 2016) بعنوان: المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية: هدف البحث إلى العديد من الأهداف أهمها بيان أثر مؤشرات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على ربحيتها، واسْتُخْدِمتْ بعض النسب المالية المتعلقة بموضوع البحث على المصارف عينة البحث والمقارنة بينهما، وحُلِّلت المؤشرات ومن ثم اخْتِيرتْ بواسطة (F، P-Value) وكذلك بيان الأثر من خلال معامل التحديد(R2) باستخدام تحليل التباينANOVA ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية، ومن أهم التوصيات في البحث ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل مصرف Barclays قياسا بمصرف Hsbc في منحه للائتمان.

دراسة (Opoku et al , . 2016)بعنوان: مخاطر الائتمان وربحية البنوك في غانا: هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك في بورصة غانا، ولتحقيق هذا الهدف فقد جُمِعَت بيانات البحث من سبعة مصارف مدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية على مدى سبع سنوات (2007-2014)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد قِيسَ المتغير التابع للربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية، في حين كانت المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الانحدار وهي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والقروض والسلف إلى إجمالي الودائع وحجم المصرف والرافعة المالية، وقد أظهرت نتائج البحث أن القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والقروض والسلف إلى إجمالي الودائع وحجم المصرف لها علاقة سلبية (عكسية) ومعنوية بالعائد على حقوق الملكية، وهناك علاقة إيجابية (طردية) قوية بين النمو والرافعة المالية بالعائد على حقوق الملكية، وقد أوصى البحث بأن يتأكد مسؤولو الائتمان من أن العملاء الباحثين عن قروض يلبون جميع المتطلبات الضرورية عند منح الائتمان.

دراسة (Dhaliwal and Isse 2018،)بعنوان: تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية في إثيوبيا: هدف هذا البحث إلى معرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية في إثيوبيا للفترة من (2001-2017)، وحُلِلتْ البيانات التي جُمِعَتْ من التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية باستخدام تحليل الانحدار، وقد اسْتُخْدِمَ العائد على الأصول مؤشراً للأداء المالي متغيراً مستقلاً في حين اسْتُخْدِمَتْ نسبة كفاية رأس المال، ونسبة مخصص خسارة القروض، ونسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع مؤشراتٍ لمخاطر الائتمان، وأظهرت نتائج البحث أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بالعائد على الأصول، ووجد أن نسبة مخصص خسائر القروض لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية بالعائد على الأصول، بينما وجد نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع لها تأثير سلبي ولكن غير ذي دلالة إحصائيًا بالعائد على الأصول، وخلص البحث إلى أن مخاطر الائتمان لا تزال مصدر قلق كبير للمصارف التجارية في إثيوبيا لأن مخاطر الائتمان هي مؤشر مهم للتنبؤ بالأداء المالي للمصارف، حيث تساعد نتائجها صانعي السياسات في وضع استراتيجيات أداء أفضل وتمكن مديري المصارف التجارية من تخصيص الأصول بشكل أكثر كفاءة.

دراسة (عبدالعزيز، 2018) بعنوان: مخاطر الائتمان وأثرها في ربحية المؤسسة المصرفية: هدف البحث إلى العديد من الأهداف أهمها الخروج بمقترحات من شأنها المحافظة على ربحية المؤسسة المصرفية وتحسينها، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى الخسائر، واسْتُخْدِمَت بعض النسب المالية المتعلقة بموضوع البحث عبر سلسلة زمنية محددة من عام (2006-2015)، وتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات من أبرزها أن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها الإقليم تؤثر على انخفاض ربحية المصرف عينة البحث، وأوصى بضرورة متابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية من قبل إدارة المصرف عينة البحث واللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على الربحية المصرفية.

دراسة (بعبع، 2018) بعنوان: دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية: هدف البحث إلى دراسة أثر مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية، واسْتُخْدِمَت نسبة معدل كفاية راس المال ونسبة القروض للحكم على إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة عينة البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف عينة البحث في الفترة من (2007-2011) عند مستوى معنوية 5%، ولكن عند مستوى معنوية 10% هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، ومن أهم ما أوصى به البحث مواكبة تطورات العمل المصرفي الدولي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، ومعايير لجنة بازل.

دراسة (بخيت وآخرون، 2019) بعنوان: قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية: هدف البحث إلى العديد من الأهداف أهمها قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال ومقابلتها بمستوى الربحية في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2012-2017)، و اسْتُخْدِمَتْ بعض النسب المالية المتعلقة بمتغيرات البحث، وحُلِّلَت المتغيرات التي تتشكل من البيانات الفعلية لنتائج أعمال المصارف التجارية وذلك للمساهمة في التقويم ومحاولة تفسير العلاقة بين متغيرات البحث التي ترتبط بعملية قياس الأثر على مؤشرات الربحية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية ممثلا في معدل العائد على الأصول وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات، ومن أهم التوصيات في البحث ضرورة الأخذ بنتائج معاملات الانحدار التي تُوُصِّلَ اليها مما تساعد متخذي القرار بالتنبؤ بحجم الأثر الناتج من المخاطر على معدلات الأداء.

دراسة (Afaneh,2020) بعنوان: أثر مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك في دول الخليج العربي: هدفت هذه الدراسة للتحقق من تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية البنوك في دول الخليج العربي خلال الفترة من (2015-2017)، حيث حُسِبَتْ مخاطر الائتمان المصرفي باستخدام نسبة القروض المتعثرة التي تؤثر على مؤشرات ربحية البنوك مثل صافي الدخل، وقد وجدت الدراسة أن زيادة نسبة القروض المتعثرة ستقلل من صافي الدخل في البنوك الخليجية، وأوصت بأهمية تطوير قدرات إدارات الائتمان في البنوك التجارية في التعامل مع القروض المتعثرة، ودراسة البيانات المالية والمقترضين من حيث نوع النشاط، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية قبل منح القروض للشركات الكبيرة.

3. مشكلة البحث:

إن الأزمات المصرفية سببها تزايد المخاطر التي تواجه المصارف، فهي تعتبر من أهم المواضيع التي يهتم بها المختصون في المجال المصرفي، ولعل من أهم المخاطر التي تواجه المصارف مخاطر الائتمان الناتجة عن منح الائتمان لجميع المتعاملين مع القطاع المصرفي، وقد شهدت المصارف التجارية الليبية العديد من التطورات المتعلقة بعملية منح الائتمان أدت إلى تغيير مضمون العمل المصرفي فيها، حيث يعتبر الائتمان أحد المصادر الرئيسة لربحية المصارف التجارية إلا أنه في حال عدم قدرة المصرف على تقليل مخاطر الائتمان أو التصدي لها فإنها تؤثر على ربحيته بشكل كبير مما قد يؤثر على نموه واستمراره في العمل، ومن خلال ما تقدم فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الليبية؟

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية عينة البحث .

5. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في الناحيتين العلمية والعملية، فمن حيث الناحية العلمية فإنها تتلخص في تسليط الضوء على أثر مخاطر الائتمان على الربحية المصرفية المتمثلة في المصارف التجارية الليبية عينة البحث، وكذلك لزيادة دور المصارف في الاهتمام بمخاطر الائتمان ووضع السياسات والإجراءات اللازمة للحد منها أو تقليلها، أما من الناحية العملية فتتمثل في أهمية القطاع المصرفي الليبي ودوره في نمو الاقتصاد وذلك من خلال نتائج البحث التي يمكن أن تساعد الباحثين والمتخصصين في المجال المصرفي وهذا ما يساعدهم على دراسة الواقع العملي للمصارف التجارية الليبية.

6. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الليبية عينة البحث، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية عينة البحث.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية الليبية عينة البحث.

7. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إنه قد اعْتُمِدَ على المنهج الوصفي لتوصيف المعلومات وتفسير الإطار النظري للبحث لعرض الظاهرة موضوع البحث ووصفها وصفا دقيقا يعبر عنها كيفيا وكميا، أما الجانب التحليلي فالمعتمد على تحليل المتغيرات التي تتشكل من البيانات الفعلية للمصارف التجارية عينة البحث حيث يُسْهِم ذلك في تفسير العلاقة بين المتغيرات التي ترتبط بعملية قياس الأثر بين مخاطر الائتمان وبين ربحية المصارف التجارية الليبية، حيث استند البحث على نوعين من المتغيرات وهما المتغير المستقل وهي(نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض) التي تمثل مؤشر مخاطر الائتمان، والمتغيرات التابعة وهي(نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الودائع) التي تمثل مؤشرات الربحية، ولاستخراج نتائج البحث اعْتُمِدَ على الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة ومعامل الارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة وقوتها بين متغيرات البحث مقياساً إحصائياً، و ذلك من أجل تحليل المتغيرات والوصول لنتائج اختبار فرضيات البحث، و اعْتُمِدَ على البرنامج الإحصائي (spss v.23).

8. مجتمع البحث وعينتُه:

يتألف مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا البالغ عددها 14 مصرفاً خلال فترة البحث، وتكونت عينة البحث من المصارف (الوحدة، التجاري الوطني، الصحاري).

9. حدود البحث:

1- الحدود المكانية: اخْتِيرت عينة مكونة من 3 مصارف تجارية ليبية كبرى خلال فترة البحث، واستُبْعِدَ مصرف الجمهورية بسبب الاندماج الذي حدث في سنة 2008 مع مصرف الأمة، والمصارف التي اخْتِرت هي (الوحدة، التجاري الوطني، الصحاري).

2- الحدود الزمانية: اعْتُمِدَ على التقارير والقوائم المالية للمصارف عينة البحث، وتمثلت المدة الزمنية للدراسة للفترة من (2005-2010) والسبب في اختيار هذه الفترة الزمنية هو استقرار العمل المصرفي في ليبيا.

3- الحدود الموضوعية :

- **المتغير المستقل:** تمثل هذا المتغير في مخاطر الائتمان من خلال نسبة مخصص خسائر القروض على إجمالي القروض على رغم من وجود نسب أخرى لمخاطر الائتمان لم تُحْسَب بسبب عدم وضوح بعض قيم البيانات الواردة في القوائم المالية للمصارف عينة البحث .

- **المتغير التابع:** تمثل هذا المتغير في نسب الربحية وهي (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع) واخْتِرتْ هذه النسب لأن أغلب الدراسات السابقة استخدمتها.

10. أدوات جمع البيانات:

اعْتُمِدَ على المصادر والمراجع العربية وذلك لتغطية الجانب النظري، وبالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحثان على القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث وهما قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقد اسْتُخْدِم برنامج (Microsoft Excel) لاحتساب المؤشرات(النسب) المالية، وإجراء التوزيع الطبيعي للبيانات للتحقق من مدى كون متغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وإجراء الاختبارات الإحصائية من خلال برنامج (SPSS.23)، ومن ثم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات.

مخاطر الائتمان والربحية:

1- الائتمان المصرفي :

تعتبر المصارف التجارية أهم المؤسسات المالية التي تقوم بمنح الائتمان وذلك بسبب الوظيفة التي تقوم بها والتي تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، ومع تنوع حاجات الأفراد ورغباتهم وتطورها تزداد الحاجة إلى الائتمان (القاضي،2017).

ويعد الائتمان المصرفي من أهم الأنشطة المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية وذلك للعوائد الناتجة عنه التي تمثل المصدر الأساس لموارد أي مصرف وكذلك الآثار التي يفرزها على جميع القطاعات الاقتصادية، وبدون الائتمان المصرفي يفقد المصرف وظيفته الأساسية (السوداني،2015).

ويلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، وتزداد أهمية الائتمان للمنظمات نظراً لعدم قدرتها على تمويل جميع عملياتها في جميع مراحله بسبب نقص في الأموال لديها فهي بحاجة إلى الأموال اللازمة لتمويل جميع أنشطتها، والأمر الذي أدى إلى توجه هذه المنظمات للاقتراض من المصارف التجارية بهدف استكمال أنشطتها الإنتاجية والصناعية والخدمية.

ويقصد بالائتمان المصرفي الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، وذلك بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرجاع القرض في حال توقف العميل عن السداد (عفانة، 2017).

أما عبد الحميد(223:2015) فيعرف الائتمان المصرفي بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لعميلة في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي".

1.1. أهمية الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنظمات الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل، وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات المصارف سواء كانت مصارف تجارية أو غير تجارية ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال استحقاقها تبعاً لاختلاف طبيعة وآجالها مواردها وبذلك يعتبر الغرض من التمويل المحور الأساس الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي (القاضي،2017).

ويمثل الائتمان المصرفي أكثر من نصف موجودات المصرف، فهو المورد الأساس الذي يعتمد عليه في الحصول على إيراداته، وتعتبر الفوائد والعمولات مصدراً للإيرادات بارتفاع نسبة الائتمان المصرفي في ميزانية المصرف، فهي تساعده على تحقيق الأرباح وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بقدر ملائم من السيولة لمواجهة طلبات سحب العملاء (ذيب وآخرون، 2012).

وإن استمرارية أي مصرف تعتمد بالدرجة الأولى على نجاح عمليات منح الائتمان، التي بدورها تعتمد على كفاءة الإدارة التنفيذية للقروض (إدارة الائتمان) ومدى وجود سياسة ائتمانية واضحة لدى المصرف (العلي، 2013).

2.1. أهداف الائتمان المصرفي (عبد الحميد، 225:2015) :

عندما يضعُ المصرف سياسة للإقراض لابد أن يوضح فيها المجالات التي يقدم لها القروض ونوعية العملاء الذين يتعامل معهم، والشروط الأساسية للأنواع المختلفة من القروض، والسلطات الإدارية التي لها حق في منح القروض وحدها، وتستهدف سياسة الإقراض عادة تحقيق عدة أهداف في مقدمتها :

أ- سلامة القروض التي يمنحها المصرف.

ب- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.

ج- الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

3.1. مخاطر الائتمان المصرفي:

تعد المخاطر المصرفية من المواضيع التي حظيت باهتمام المصارف التجارية وإدارتها وكذلك الجهات الرقابية والإشراقية كالمصارف المركزية والرقابة المالية بالإضافة كذلك إلى المنظمات المصرفية الدولية كلجنة بازل، وجاء هذا الاهتمام نتيجة الزيادة الكبيرة الحاصلة في المخاطر المصرفية وتنوعها، وكذلك التأثير السلبي الكبير لتلك المخاطر على نشاط المصارف وعلى ربحيتها وبالتالي على سمعتها وعلى ديمومتها وبقائها في سوق المنافسة (سعيد، 122:2013) .

وتعتبر المخاطر جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية أصبحت المصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر (القاضي، 41:2017).

ويعرف شاهين(33:2018) المخاطر المصرفية بأنها "احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف المرجوة ."

وقد أصبح من المعروف في العمل المصرفي أن الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط المصارف التجارية فهو الاستثمار الذي يحقق أعلى ربح، ولكنه في الوقت ذاته قد يحمل إدارة المصرف أكبر قدر من الخسائر نظراً للمخاطرة العالية (كنعان وحمرة، 329:2017) .

وتعد المخاطر الائتمانية من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف، وكانت السبب وراء حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، إذْ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر المصرفية شيوعا بين المصارف (اليوسف وعلي، 2018: 153) .

فيعرف القاضي(2017) مخاطر الائتمان بأنها "احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض للمصرف وفوائده وفقاً للشروط الائتمانية المتفق عليها عند منح الائتمان للعميل ."

أما اليوسف وعلي(153:2018) فقد عرفا مخاطر الائتمان بأنها "الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم سداد العميل للالتزامات المترتبة عليه في الوقت المحدد سواء لعدم قدرته على سداد، أم لعدم رغبته بالسداد رغم قدرته على ذلك."

ويعرف الحريث وحزوري(2018) مخاطر الائتمان بأنها "مخاطر تنشأ من عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يسبب خسائر للمصرف، ويعرض مركزه المالي للخطر".

4.1. عوامل مخاطر الائتمان:

تتحقق مخاطر الائتمان بسبب نوعين من العوامل (عفانة، 2017) :

أولا: العوامل الخارجية وتتمثل في النقاط التالية :

1- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية: مثلا اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

2- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ثانيا: العوامل الداخلية وتتمثل في النقاط التالية :

1- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار في المصرف سواء كان لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

2- عدم توافر سياسة ائتمانية مناسبة.

3- ضعف سياسات التسعير.

4- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

5.1. وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:

يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي خاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية، فالمصارف هي المؤسسات التي تضطلع بكل من عمليات الإقراض وتقويم المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية ورصدها، وكذلك توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوافر لديها من معلومات ورؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي(مثل موقف السياسة النقدية وتوقعات أسعار الفائدة والصرف والنشاط الاقتصادي وغيرها)، ومن ثم فإن ثبات القطاع المصرفي واستقرارها يعتبر عنصراً حاكماً للنظام المالي والاقتصادي، حيث إن سلامة النظام المصرفي ومرونته تتوقف على التحليل الكفء لمخاطر الائتمان بالمصارف التجارية (عبدالحميد،62:2013) .

وحيث إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان في المصارف التجارية على دراستها وتحليل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها تعتبر من استراتيجيات إدارات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية لمواجهة المخاطر الائتمانية (شاهين، 30:2018) .

6.1. مؤشر قياس مخاطر الائتمان المصرفي:

يتناول هذا البحث مؤشراً مهماً لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وهي نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض (loan loss provisions to total loans ratio)، ويحتل موضوع تكوين مخصص خسائر القروض أولى اهتمامات المصارف التجارية وذلك لمواجهة مخاطر الائتمان، حتى تتمكن من الحفاظ على أموال المودعين والمتعاملين مع المصارف التجارية وفقاً لقرارات لجنة بازل.

مؤشر(نسبة) مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض(LLP): يقيس هذا المؤشر المخاطر الائتمانية في تركيبة محفظة القروض، وكلما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة أو القروض المشكوك في تحصيلها ارتفعت نسبة مخصص خسائر القروض، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة مخاطر القروض، ويحسب هذا المؤشر بنسبة (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض).

7.1. المراجع والدراسات التي استخدمت هذا المؤشر(النسبة)

(الخطيب،2008؛ سلمان، 2014 ؛ سعيد وسعيد، 2016 ؛ قاسم وهناوي، 2017 ؛ عفانة، 2017 ؛ Gizaw et.al2015، ؛ Hamza, 2017؛ Serwadda, 2018 ؛ Basuvaraj & Jegadeeshwaran 2019؛ Nelson, 2020).

2- الربحية المصرفية:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية، شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيس لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، وتعتمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن (الأمين،51:2020).

ويعرف الجعفري(2018) الربحية المصرفية بأنها: " عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمصارف ومقياساً للحكم على كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها."

في حين يعرف كنعان وحمره(2017) الربحية المصرفية بأنها "تدل على مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار كافة الموارد المتاحة لديه من سيولة والخدمات والأعمال التجارية وعادة ما تنسب الأرباح إلى الأصول أو حقوق الملكية أو الودائع ."

وتمثل ربحية المصارف التجارية الفائض الصافي بين إيرادات المصرف وتكاليفه، ويستطيع زيادة أرباحه وذلك من خلال تعظيم الإيرادات وتقليل التكاليف إلى أدنى حد، فالإيرادات تتحقق من نشاط المصرف لأنها تأخذ شكل الفوائد على القروض التي يمنحها، أو العائد على جميع الأصول المالية للمصرف، أو العملات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه، أما التكاليف وهي نوعان التكاليف الإدارية التشغيلية والتكاليف التجارية المالية التي يجب على المصرف تقليلها (بن سمينة، 2017).

1.2. مؤشرات(النسب) قياس الربحية المصرفية :

يعتبر تحقيق الأهداف الهدف الأساس لأي مصرف تجاري ويتوقف تحقيق هذا الهدف على عدة عوامل من بينها قدرة المصرف وإدارته على تحقيق هذه الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية (هندي، 433:2015)، ويوجد العديد من المؤشرات النسب التي يمكن استخدامها في التعبير عن الربحية المصرفية، ولكن أكثرها استخداماً في البحوث العلمية المؤشرات التالية:

أ- معدل العائد على الأصول(ROA):

وتقيس هذه النسبة الأرباح التي حققها المصرف نتيجة الاستثمارات في الأصول، وتقاس من خلال النسبة التالية:

معدل العائد على الأصول= (صافي الدخل بعد الضرائب/ مجموع الأصول) ×100

المراجع والدراسات التي استخدمت هذا المؤشر(النسبة)

(سعيد، 2013 ؛ سعيد وسعيد، 2016 ؛ نوري وسعيد، 2017 ؛ هندي، 2015 ؛ شوشة، 2016 ؛ قاسم وهناوي، 2017 ؛ فخري وقادر، 2016 ؛ عبدالعزيز، 2018 ؛ بخيت وآخرون، 2019 ؛ الجعفري،2018 ؛ عبود، 2013 ؛ Abdulkareem,2020 ؛ Nelson, 2020 ؛ et al, 2012 ؛ Funso؛ Hallunovi & Berdo, 2018 ؛ Saeed & Zahid, 2016).

ب- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

وتقيس هذه النسبة الأرباح التي حصل عليها ملاك المصرف نتيجة استثمار أموالهم فيه، وتقاس من خلال النسبة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية= (صافي الدخل بعد الضرائب/ حقوق الملكية) ×100

المراجع والدراسات التي استخدمت هذا المؤشر(النسبة)

(سعيد، 2013 ؛ مطر، 2016 ؛ حمد وناجي، 2017 ؛ خليل والسيد،2017 ؛ قاسم وهناوي،2017 ؛ فخري وقادر، 2016 ؛ عبدالعزيز، 2018 ؛ بعبع، 2018 ؛ الجعفري، 2018 ؛ Nelson, 2020 ؛ Sayyad ,2015 & Bayyoud ؛ Hallunovi & Berdo, 2018 ؛ Saeed & Zahid, 2016).

ج- معدل العائد على الودائع(ROD):

وتقيس هذه النسبة الأرباح التي حققها المصرف نتيجة استثمار الودائع لديه، وتقاس من خلال النسبة التالية:

معدل العائد على الودائع= (صافي الدخل بعد الضرائب/ مجموع الودائع) ×100

المراجع والدراسات التي استخدمت هذا المؤشر (النسبة)

(سعيد، 2013 ؛ نوري وسعيد، 2017 ؛ الجنابي ، 2015 ؛ هندي، 2015 ؛ فارس و مهدي، 2018 ؛ عبود، 2013).

الجانب التطبيقي للبحث

اختبار فرضيات البحث

يتم في هذا المبحث تحليل وتفسير علاقة الأثر للمتغير المستقل مخاطر الائتمان والمتمثل في نسبة (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، في المتغيرات التابعة للربحية المصرفية والمتمثل في نسب (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع).

واستُخْدِمتْ معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل في المتغير التابع، وذلك لإيجاد قيمة معامل الانحدار(B)، ومعامل الارتباط(R)، ومعامل التحديد(R2)، واختبار الفرضيات المتعلقة بالبحث بإيجاد قيمة(T)، وقيمة(F)، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.23).

وقبل الشروع في اختبار فرضيات البحث وحتى يمكن الوثوق بنتيجة معادلة الانحدار وقدرتها التفسيرية لعلاقة الأثر بين متغيرات البحث يجب التحقق من أن بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال استخدام اختبار shapiro-Wilk ويستخدم هذا الاختبار عندما يكون عدد مفردات عينة البحث أقل من 30، ويوضح جدول رقم(1) أن بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 5%.

جدول رقم(1) نتائج اختبار (shapiro-Wilk) للتوزيع الطبيعي للبيانات المتعلقة بمتغيرات البحث

متغيرات البحث	رمز المتغير	الوحدة	التجاري الوطني	الصحاري
مخصص خسائر القروض	LLP	0.410	0.459	0.132
معدل العائد على الأصول	ROA	0.223	0.096	0.117
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	0.777	9570.	0.153
معدل العائد على الودائع	ROD	0.121	0.096	0.487

يتضح من الجدول أن متغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية أكبر من (5%)

1-اختبار أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع معدل العائد على الأصول:

جدول (2) تحليل أثر مؤشر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في مؤشر المتغير التابع الربحية (معدل العائد على الأصول)، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

المتغير المستقل / المتغير التابع	مخاطر الائتمان					
العائد على الأصول	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	P-value مستوى الدلالة
مصرف الوحدة	0.039	0.917	0.840	4.58	21.010	0.010
المصرف التجاري الوطني	0.038-	0.784-	0.615	2.527-	6.385	0.065
مصرف الصحاري	0.052-	0.798-	0.636	2.645-	6.997	0.057
القيم الجدولية	F(0.05)= (7.71)			t(0.05)=2.015		

المصدر: من إعداد الباحثيْن بالاعتماد على برنامج (SPSS V.23)

- يوضح الجدول(2) أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان المتمثل في نسبة (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، في المتغير التابع الأول للربحية والمتمثل في نسبة (معدل العائد على الأصول)، فقد كانت قيمة معامل الانحدار (B) موجبة لمصرف الوحدة وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار 100% تؤدي إلى زيادة في معدل العائد على الأصول بنسبة(3.9%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط(R)، (91.7%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين في مصرف الوحدة، أما قيمة معامل التحديد(R2)، فبلغت (84%) أي إن (84%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الوحدة ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الوحدة قد بلغت (4.58)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.015)، عند مستوى معنوية 5%،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (21.01) أكبر من نظيرتها الجدولية (7.71)، مما يؤكد معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وأن مستوى الدلالة للتأثير (P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.010) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة معنوية، وعلى أساس ذلك نرفض الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول والقبول بالفرضية البديلة التي تنص على(وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول).
- أما فيما يتعلق بالمصرف التجاري الوطني فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول(2)، أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة للمصرف التجاري الوطني وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار

100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بنسبة (3.8%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (78.4%) (R) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين في المصرف التجاري الوطني، أما قيمة معامل التحديد (R2) فبلغت (61.5%) أي إن (61.5%) من التغير حاصل في ربحية المصرف التجاري الوطني ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وأن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف التجاري الوطني قد بلغت (-2.527) وهي أصغر من قيمة (T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ، كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (6.385) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير (P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.065) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول .

- أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول(2) أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة لمصرف الصحارى وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار 100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول بنسبة (5.2%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (79.8%) (R) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين في مصرف الصحارى، أما قيمة معامل التحديد (R2) فبلغت (6.36%) أي إن (6.36%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الصحارى ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الصحارى قد بلغت (-2.645) وهي أصغر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (6.997) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.057) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول.

2-اختبار أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية:

جدول (3) تحليل أثر مؤشر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في مؤشر المتغير التابع الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية)، وذلك عند مستوى معنوية (5%)

المتغير المستقل / المتغير التابع	مخاطر الائتمان					
العائد على حقوق الملكية	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	P-value مستوى الدلالة
مصرف الوحدة	0.080-	0.091-	0.008	0.183-	0.034	0.864
المصرف التجاري الوطني	0.372-	0.803-	0.645	2.693-	7.254	0.054
مصرف الصحاري	0.812-	0.806-	0.649	2.720-	7.399	0.053
القيم الجدولية	F(0.05)= (7.71)			t(0.05)= 2.015		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS V.23)

- يوضح جدول(3) أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان المتمثل في نسبة (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، في المتغير التابع الثاني للربحية المتمثل في (معدل العائد على حقوق الملكية)، فقد كانت قيمة معامل الانحدار(B) سالبة لمصرف الوحدة وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (8%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R) (9.1%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغيرين في مصرف الوحدة، أما قيمة معامل التحديد(R2) فبلغت (0.8%) أي إن (0.8%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الوحدة ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الوحدة قد بلغت (-0.183) وهي أصغر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (0.034) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.864) وهي أكبر من مستوى معنوية(0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية.

- أما فيما يتعلق بالمصرف التجاري الوطني فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول(3) أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة للمصرف التجاري الوطني وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (37.2%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R)(80.3%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين

المتغيرين في المصرف التجاري الوطني، أما قيمة معامل التحديد(R2) فبلغت (64.5%) أي إن (64.5%) من التغير حاصل في ربحية المصرف التجاري الوطني ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة للمصرف التجاري الوطني قد بلغت (-2.693) وهي أصغر من قيمة (T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (7.254) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.054) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية.

- أما فيما يتعلق بمصرف الصحاري فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول (3) أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة لمصرف الصحارى وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار 100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (81.2%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R) (80.6%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين في مصرف الصحارى، أما قيمة معامل التحديد(R2) فبلغت (64.9%) أي إن (64.9%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الصحارى ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الصحارى قد بلغت (-2.720) وهي أصغر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (7.399) أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.053) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية.

3-اختبار أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع معدل العائد على الودائع:

جدول (4) تحليل أثر مؤشر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في مؤشر المتغير التابع الربحية (معدل العائد على الودائع)، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

المتغير المستقل / المتغير التابع	مخاطر الائتمان					
العائد على الودائع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	P-value مستوى الدلالة
مصرف الوحدة	0.052	0.925	0.856	4.870	23.718	0.008
المصرف التجاري الوطني	0.038-	0.784-	0.615	2.527-	6.385	0.065
مصرف الصحاري	0.056-	0.642-	0.412	1.673-	2.798	0.170
القيم الجدولية	F(0.05)=(7.71)			t(0.05)= 2.015		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS V.23)

- يوضح الجدول(4) أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان المتمثل في نسبة(مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض)، في المتغير التابع الثالث للربحية المتمثل في (معدل العائد على الودائع)، فقد كانت قيمة معامل الانحدار(B) موجبة لمصرف الوحدة وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار 100% تؤدي إلى زيادة في معدل العائد على الودائع بنسبة (5.2%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R) (92.5%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين في مصرف الوحدة، أما قيمة معامل التحديد(R2) فقد بلغت (85.6%) أي إن (85.6%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الوحدة ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الوحدة قد بلغت (4.870) وهي أكبر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (23.718) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية(5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت(0.008) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) أي دلالة معنوية، وعلى أساس ذلك نرفض الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الودائع ونقبل الفرضية البديلة عنها التي تنص على(وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الودائع).
- أما فيما يتعلق بالمصرف التجاري الوطني فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول(4) أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة للمصرف التجاري الوطني وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار 100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الودائع بنسبة (3.8%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R)(78.4%) وهو

يبين وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين المتغيرين في المصرف التجاري الوطني، أما قيمة معامل التحديد(R2) فقد بلغت (61.5%) أي إن (61.5%) من التغير حاصل في ربحية المصرف التجاري الوطني ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف التجاري الوطني قد بلغت (-2.527) وهي أصغر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (6.385) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.065) وهي أكبر من مستوى معنوية(0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الودائع.

- أما فيما يتعلق بمصرف الصحارى فقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول (4) أن قيمة معامل الانحدار(B) سالبة للمصرف الصحارى وهي تدل على أن الزيادة في نسبة مخاطر الائتمان بمقدار100% تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الودائع بنسبة (5.6%)، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R) (64.2%) وهو يبين وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين المتغيرين في مصرف الصحارى، أما قيمة معامل التحديد(R2) فبلغت (41.2%) أي إن (41.2%) من التغير حاصل في ربحية مصرف الصحارى ناتج عن التغير في نسبة مخاطر الائتمان، وإن باقي التأثير سببه عوامل أخرى لم تتناوله الدراسة الحالية، وإن قيمة (T) المحسوبة لمصرف الصحارى قد بلغت (-1.673) وهي أصغر من قيمة(T) الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية 5% ،كما أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت قيمتها (2.798) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية (7.71) مما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، وإن مستوى الدلالة للتأثير(P-Value) بين المتغيرين بلغت (0.170) وهي أكبر من مستوى معنوية(0.05) أي دلالة غير معنوية، وعلى أساس ذلك نقبل الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية ومعنوية لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الودائع.

11. الاستنتاجات:

1-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع لمصرف الوحدة.

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع لمصرفي التجاري الوطني والصحاري.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية عند مستوى (5%) لمخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة البحث.

4-وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع في مصرف الوحدة .

5-وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في مصرف الصحاري.

6-وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع في المصرف التجاري الوطني.

7-وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الودائع في مصرف الصحاري.

8-وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية في مصرف الوحدة.

12. التوصيات:

1- على إدارة الائتمان في المصارف التجارية الليبية زيادة الاهتمام بمخاطر الائتمان.

2- على إدارة الائتمان تقويم القروض الممنوحة بشكل دوري.

3- تقويم قدرة العميل على سداد القرض مما يساعد على تقليل مخاطر عدم السداد (مخاطر الائتمان).

4- الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والخارجية المتمثلة في قرارات لجنة بازل.

5- اجراء العديد من الدراسات المستقبلية التي تعنى بدراسة المخاطر المصرفية في ليبيا بشكل عام، ومخاطر الائتمانية بشكل خاص وبحث عن كل العوامل المؤثرة عليها، ومن ناحية أخرى دراسة وبحث ربحية المصرفية في ليبيا والعوامل المؤثرة عليها والتعمق بدراسة وضع النظام المصرفي في ليبيا لأهمية هذا القطاع.

13. المراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. الأمين، حمزة عبد الله. (2020)."تحديد وقياس المخاطر المصرفية وعلاقتها بربحية المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، بنغازي، ليبيا.
2. الجعفري، الصادق إمحمد. (2018). "الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط1، الناشر الليبي للطباعة والتوزيع، طرابلس، ليبيا.
3. الجنابي، هيل عجمي. (2015). "إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الحريث، محمد علي وحسن أحمد حزوري. (2018). " مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، المجلد 2، العدد 43، ص ص 244-252.
5. الخطيب، سمير. (2008). " قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "، ط2، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.
6. السوداني، زياد نجم عبد. (2015)." أثر تحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، ص ص 197-214 .
7. العلي، أسعد حميد. (2013). "إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر"، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
8. القاضي، شريف حسام. (2017). "مخاطر الائتمان المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل"، ط1، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
9. اليوسف، جمال وغذوان علي. (2018). "إدارة المخاطر المالية والائتمان"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
10. أبوزعيتر، باسل جبر حسن. (2006)."العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين .
11. بخيت، محمد بهاء الدين، أحمد صقر وجمال جبريل. (2019). "قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية خلال الفترة من 2012 حتى 2017"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 10، العدد 3، ص ص 248-280.

12. بعبع، جمال كمال. (2018). "دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، المجلد 40، العدد 5، ص ص 445-461.

13. بن سمينة، عزيزة. (2017)."الائتمان في البنوك التجارية: المخاطر وأساليب تسييرها"، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

14. حمد، أخلف محمد وأحمد فريد ناجي. (2017). "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 52، ص ص 401-414.

15. خليل، وائل رفعت وإبراهيم جابر السيد. (2017)."التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي – إعداد الموازنة التقديرية – النسب المالية – المشتقات)"، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

16. سعيد، عبد السلام لفته. (2013). "إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي"، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق .

17. سعيد، عبد السلام لفته وبلال نوري سعيد. (2016). "المخاطر الائتمانية وانعكاسها على ربحية المصارف"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 108، ص ص 109-123.

18. سلمان، نادية طالب. (2014). " أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 41، ص ص 297-328 .

19. شاهين، محمد عبد الله. (2018)."الائتمان الدولي والمحلي وأثره على اقتصاديات الدول النامية"، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

20. شوشة، أمير علي. (2016). "مبادئ الإدارة المالية: النظريات العلمية والممارسات التطبيقية"، ط4، مكتبة المتنبي للنشر، الدمام، السعودية.

21. عبد الحميد، عبد المطلب. (2013)."الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3"، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

22. عبد الحميد، عبد المطلب. (2015)."اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات"، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

23. عبد العزيز، عبد الجبار بديع (2018)، "مخاطر الائتمان وأثرها في ربحية المؤسسة المصرفية: دراسة حالة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، جامعة نوروز، المجلد 7، العدد 1، ص ص151-168.

24. عبود، سالم محمد. (2013)."تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجل د5، ال عدد3، ص ص 89-129 .

25. عفانة، محمد كمال. (2017). "إدارة الائتمان المصرفي"، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

26. فارس، علي أحمد ورسل صالح مهدي. (2018)."تأثير ادارة المخاطر المصرفية وفق مدخل إدارة المشروع في الأداء المصرفي وإمكانية تطبيقه في المصارف العراقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 14، العدد 57، ص ص 151-180 .

27. فخري، سامر محمد وآسو بهاء الدين قادر. (2016)."مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد 6، العدد 2، ص ص 145-170 .

28. قاسم، عبد الرازق وائل هناوي. (2017)."تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية خلال الأزمة"، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 39، العدد 32، ص ص 39-84 .

29. كنعان، علي ومحمد حمره. (2017). "إدارة المصارف"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا .

30. مطر، محمد. (2016)."التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

31. ناجي، أحمد فريد. (2015). "تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 11، العدد 33، ص ص 356-375.

32. نقار، عثمان، أسمهان خلف ومحمد شقفة. (2019). "أثر مخاطر الائتمان في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة حماة، المجلد 2، العدد 4، ص ص 111-126.

33. نوري، كرر نزار وبلال نوري سعيد. (2017)."استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقويم الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان"، مجلة جامعة بابل، جامعة بابل، المجلد 25، العدد 1، ص ص 239-258.

34. هندي، منير إبراهيم. (2015)."إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات"، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Abdulkareem, A. M. (2020). "Profitability Performance of HDFC Bank and ICICI Bank:An Analytical and Comparative Study".GLOBAL JOURNAL OF management and business research:d accounting and auditing vol.(20), no. (1), pp. 51-61.
2. Afaneh, M. K.(2020)."The effect of credit risk indicators on the profitability of banks in the Arab gulf countries". Journal of Economics and Administrative SciencesVol.(26), No. (118), pp. 1-11.
3. Basuvaraj,M and M. Jegadeeshwaran(2019). "A study on Measuring the Credit Risk of Indian Public and Private Sector Banks in theCurrent Scenario". International Journal of Scientific & Technology ResearchVol.(8), No.(10),pp. 3449- 3465.
4. Bayyoud, M and N. Sayyad (2015). "The Relationship between Credit Risk Management and Profitability between Investment and Commercial Banks in Palestine". International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No.11, pp. 163-169.
5. Funso,K. T., A. R.Kolade and O. M. Ojo (2012)."CREDIT RISK AND COMMERCIAL BANKS PERFORMANCE IN NIGERIA".Australian Journal of Business and Management ResearchVol.(2), No. (2), pp. 31- 38.
6. Gizaw, M., M. Kebede and S. Selvaraj (2015)." The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia". African Journal of Business Management Vol.(9), No. (2), pp. 59-66.
7. Hallunovi, A. and M. Berdo (2018)."The Relationship between Risk Management and Profitability of Commercial Banks in Albania". Asian Themes in Social Sciences Research Vol.(1), No. (2), pp. 44-61.
8. Hamza, S. M.(2017)." Impact of Credit Risk Management on Banks Performance: A Case Study in Pakistan Banks". European Journal of Business and ManagementVol.(9), No. (1), pp. 57-64.

9. Isse, A. A and N. K. Dhaliwal (2018). "The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia". JournalofEmerging Technologies and Innovative Research Vol.(5), No. (11), pp. 247- 264.

10. Nelson, O. N. Fred, (2020). "The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of a Commercial Bank: The Case of BGFI Bank Congo". International Journal of Economics and Finance; Vol. 12, No.3,pp.21-29.

11. Opoku, R. T., P. L. Angmor and L. A. Boadi (2016). "Credit Risk and Bank Profitability:Evidence from Ghana Stock Exchange".Journal for Studies in Management and Planning Vol.(2), No. (3), pp. 89- 96.

12. Saeed, M. S. and N. Zahid (2016)." The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banksin the UK "Journal of Business & Financial Affairs Vol.(5), No. (2), pp. 1-7.

13. Serwadda, I. (2018)." Impact of creedit risk management system on the financial performance of commercial banks in uganda". Acta Universitatis Agriculturae Et Silviculturae Mendelianae Brunensis Vol.(66), No. (6), pp. 1627-1635.